«برقان» يفوز بجائزة النخبة بالجودة من «جي. بي. مورغان»

أعلن بنك برقان مؤخراً حصوله على جائزة "النخبة للتميز بالجودة" المرموقة لعام 2020 من "جي بي مورغان تشيس"، تأتي هذه الجائزة تقديراً لأدائه، كما تسلط الجائزة الضوء على المعايير المتقدمة للبنك في الحفاظ على المستوى المميز للخدمات والعمليات التي قدمها على مدار العام في مجال تحويل المحافظ بالدولار الأميركي، التي تعكس إلتزام الموظفين المسؤولين عن مثل هذه العمليات بمعايير رفيعة الجودة.

وتعليقًا على إنجازات بنك برقان، قال فنكات مينون – رئيس مدراء العمليات والتكنولوجيا لمجموعة بنك برقان: "بصفتنا البنك الوحيد في الكويت الذي فاز بجائزة التميز بالجودة من جي. بي مورغان للفترة من 2001–2020 على التوالي، نحن فخورين بالجهود المبذولة من قبل الفرق الخاصة بالعمليات بالبنك مثال فريق تحويل الاموال الخارجية، فريق عمليات الخزانة و فريق الخدمات التجارية للعملاء اللذين عملوا جاهدين لتحقيق أفضل نسب في العمليات المباشرة لتحويل الأموال بالدولار الأمريكي، هذا الإنجاز يدل على مكانة البنك الريادية ويعكس أقصى درجات الكفاءة والموثوقية لعمليات تحويل الأموال.

في ظل الإقبال على استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية

«المركزي»: لنكن على دراية تساهم برفع الوعي المصرفي

حرصًا من بنك الكويت المركزي على تعزيز الثقافة المالية لدى مختلف شرائح المجتمع، وفي إطار توجيهاته نحو توسيع دور القطاع المصرفي الكويتي في المسؤولية المجتمعية، تتواصل فعاليات حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" التي انطلقت بإشراف بنك الكويت المركزي، وبالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت بمشاركة جميع البنوك الكويتية، بهدف نشر الثقافة المالية لدى أوسع شريحة من المجتمع، وزيادة الوعي لدى الجمهور بدور القطاع المصرفي وكيفية الاستفادة من الخدمات المتنوعة التي تقدمها البنوك على الوجه الأمثل.

جاء ذلك في تصريح لبنك الكويت المركزي أشار فيه إلى أن حملة التوعية المصرفية "لنكن على دراية" تشمل تنوعًا في المواضيع التي تساهم برفع الوعي المصرفي لدى العملاء، ومن بينها التعريف بأنواع البطاقات المصرفية حيثتسلط الحملة الضوء على أنواع البطاقات المصرفية وتفاوت تلك البطاقات فيما بينها بحسب طبيعة الامتيازات والتسهيلات التي تقدمها، واستخداماتها كبطاقات السحب الآلي وبطاقات الدفع المسبق والبطاقات الائتمانية، وتسمح هذه البطاقات للعميل بشراء السلع والخدمات عبر الإنترنت ونقاط البيع والسحب النقدي من أجهزة السحب الآلي، سواء في الكويت أوخارجها. وتوضح الحملة عبر مجموعة من المواد الإعلانية من بينها فيديو تعريفي بأنواع البطاقات، أهم النصائح الواجب اتباعها لحماية العميل وتجنب عمليات الاحتيال على البطاقات المصرفية والمعلومات الواجب الإحاطة بها عند استخدام البطاقات المصرفية خارج البلاد والرسوم المطلوبة لعمليات السحب وطرق استخدامها بطريقة آمنة، وكيفية تجنب التعرض لمحاولات الاحتيال، وأهم المزايا التي توفرها البطاقات الائتمانية لمستخدميها سواء داخل الكويت أو عند السفر.

هذا وقد أكد بنك الكويت المركزي أهمية مثل هذه الحملات التي توفر وسيلة مناسبة لتوعية عملاء البنوك بحقوقهم التي يحرص بنك الكويت المركزي على حمايتها عبر تعليماته الرقابية للجهاز المصرفي والإجراءات والتدابير الاحترازية التي اتخذها لضمان استمرارية قيام البنوك بأعمالها وأنشطتها المختلفة لتلبية احتياجات العملاء المصرفية في ضوء المتابعة المستمرة للسوق المصرفية وإقبال العملاء المتزايد على استخدام وسائل وقنوات الدفع الإلكترونية.

235 ألف دينار رسوم وسم 3.3 طن معادن ثمينة في يناير الماضي

«التجارة»: إغلاق 17 محلاً تجارياً لمخالفتها القانون

أعلنت وزارة التجارة والصناعة إغلاق 17 محلاً تجاريا لمخالفتها القانون رقم 10 /1979 والمتعلق بالإشراف على السلع والخدمات المذكورة بعد ضبط عدد من المحال تخالف القانون.

وقالت "التجارة" في بيان صحفي، ان المخالفات المرتكبة تنوعت مابين الغش التجاري والسلع المقلدة وعمليات الغش في العلامات التجارية بالاضافة الى مخالفة نشاط الترخيص.

اضافت، ان الاغلاقات جاءت إدارية عبر التنفيذ المباشر بناء على توجيهات معالي وزير التجارة والصناعة وتوصيات اللجان العليا ، مشددة على ان فرقها التفتيشة باشرت الاغلاقات على الفور.

واشارت الى أن الاغلاق شمل عدد من محلات وبسطات الخضار والفواكه و مطاعم وملاحم بالاضافة الى كراجات السيارات ومحلات الكهرباء والسيارات وبيع المعدات والمستلزمات الطبية، وشركات استيراد وتصدير بالعمولة

وأكدت" التجارة " مواصلة حملاتها التفتيشية ورقابتها التجارية لضبط السوق وحرصها على تطبيق القوانين المعمول بها .

جانب من الحملة

كما أعلنت وزارة التجارة والصناعة ، أن إجمالي وزن المعادن الثمينة الموسومة خلال شهر يناير الماضي بلغ نحو 3.355 طن حصلت عنها رسوما تقدر ب235.6 ألف دينار كويتي .

وقالت (التجارة) في بيان صحفي إن وزن الذهب المحلي والخارجي الموسوم بلغ نحو 2.226 طن، منها 1.315 طن ذهب محلي و911 كيلو غرام ذهب خارجي، حصلت عنه رسوما تقدر بنحو 111 آلاف دينار .

وبينت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 22 بلغت 207كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 226 كيلوغرام.

وأضافت أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 21 بلغ واحد طن و88 كيلو غرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي نحو 440.8 كيلو غرام، لافتة إلى أن كمية الذهب المحلي الموسومة من عيار 18 بلغت نحو 19.2 كيلوغرام في حين بلغت كمية الذهب الخارجي 142.3 كيلوغرام.

وذكرت أن كمية السبائك الذهبية الموسومة بلغت 1078 كيلوغراما والسبائك الفضية الموسومة بلغت 3.5 كيلوغرام وحصلت عنها رسوما تقدر بنحو 53.9 ألف دينار، في حين بلغت كمية الفضة الموسومة 45.8 كيلوغرام وحصلت رسوما عنها بنحو 490 دينارا .

وأشارت إلى إصدار إدارة المعادن الثمينة بالوزارة 345 كشفا حول المشغولات للتخليص ومطابقة البيان الجمركي فضلا عن 123 شهادة للسبائك والماركات والمعادن المعفاة من الختم وحصلت عنها رسوما تقدر بنحو1872 دينارا .

وأوضحت أنها فحصت أيضا 2556 عينة تم إدخالها إلى الفحص كما أنجزت 22 معاملة إعادة تحليل لنحو 8.9 كيلوغرام حصلت عنها رسوما تقدر ب973 دينارا.

لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة

الجمعية الاقتصادية تطرح ورقة للتعافي من آثار كوفيد- 19

قدمت الجمعية الاقتصادية الكويتية على موقع "كويت امباكت" KuwaitImpakt.com ورقة سياسة عامة تقترح من خلالها على صناع القرار إنشاء صندوق إنعاش للتعافي من آثار كوفيد19– لصالح المشاريع الصغيرة والمتوسطة برأسمال يبلغ 125 مليون دينار وذلك بغرض إنعاش قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة بعد الجائحة ودعم المسجلين على الباب الخامس.

وتدعوا الورقة، المنشورة على موقع "كويت امباكت". KuwaitImpakt.com المتخصص في نشر الأوراق والدراسات المتعلقة بالسياسة العامة في الكويت، إلى إنشاء صندوق دعم حكومي يأخذ صفة صندوق مستقل لغرض معين (Special Purpose Vehicle) تحدد فترة عمله بمدة لا تتجاوز السنتين ورأس مال يبلغ 125 مليون د.ك.،

ويقضي المقترح الذي حاز على تأييد مركز التميز بكلية العلوم الإدارية في جامعة الكويت بأن يقدم صندوق إنعاش بتقديم عدداً من المنح والإعفاءات للمشاريع الصغيرة والمتوسطة في مقابل التزامهم بتعزيز التبادل التجاري في ما بينهم، والانضمام إلى منصة إلكترونية للمشتريات وتبادل البيانات والمعلومات، في مقابل حصولهم على المزايا التالية:

استرداد القيمة الإيجارية بواقع 25% من قيمة عقود الإيجار للمنشآت ضمن الفئات والمعايير المحددة. ودفع استقطاع التأمينات الاجتماعية لمنتسبي الباب الخامس لمدة سنة. وإلغاء رسوم الكهرباء والماء لمدة سنة. وإلغاء رسوم تسجيل المركبات التجارية لمدة سنة.

وإلغاء رسوم تحويل و تجديد العمالة في وزارة الشؤون لمدة سنة. وإعفاء من رسوم تجديد الرخص في وزارات الدولة والجهات الحكومية والرسوم الجمركية والتخليص الجمركي لمدة سنة. والتوصية بفك قيد المبالغ ودفع فواتير الشركات المتعاملة مع الحكومة والجمعيات التعاونية خلال 30 يوم.

وإنشاء لجنة لمراجعة خيارات الإقتراض وتسهيلها مع بنوك محلية لدعم الشركات عن طريق "تمويل" للمبادرين عن طريق شركة مبادرة صغيرة.

وفي هذا الصدد صرح رئيس مجلس إدارة الجمعية الاقتصادية الكويتية عبدالوهاب محمد الرشيد بالقول: "أصدرنا اليوم هذه الورقة بالتعاون مع موقع "كويت امباكت" KuwaitImpakt.com المتخصص في نشر الأوراق والدراسات المتعلقة بالسياسة العامة في الكويت لإيماننا بأهمية مساهمة مؤسسات المجتمع المدني في تقديم الحلول والمقترحات لصناع القرار ونحن على استعداد لمناقشة المقترح مع أصحاب الشأن في الكويت من مسؤولين حكوميين وبرلمانيين، فلم نعد نملك الوقت الكافي لأن نقف مكتوفي الأيدي أمام التحديات والتحولات الكبيرة التي عصفت وتعصف في اقتصادنا الوطني حيث حرصنا على أن تتضمن الورقة حلول واقعية قابلة للتنفيذ متى ما توافرت الإرادة الحكومية في دعم الاقتصاد الوطني."

وبدوره قال رئيس لجنة السياسات العامة في الجمعية الإقتصادية محمد بدر الجوعان: " تواجه الكويت تحدياً اقتصادياً كبيراً تضاعفت تداعياتها في ظل الجائحة الصحية وإن عدم التحرك لإنقاذ قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة سيفاقم من التحديات أكثر، فنحن اليوم نسابق الزمن لبناء اقتصاد وطني مستدام بعيداً عن النفط عبر تنويع القاعدة الانتاجية وزيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي ولا شك بأن دعم وتمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم الروافد لتحقيق ذلك، فعلى صناع القرار التفكير بتكلفة عدم التحرك لإنقاذ المشاريع الصغيرة وتكلفته على ميزانية الدولة، فنحن مؤمنون بأن عدم معالجة الوضع بالشكل الصحيح سيحمل الميزانية العامة كلفة باهظة على المدى البعيد تتمثل في تأمين البطالة أو إيجاد فرص عمل لمن يتعثر عمله."

بنسبة 60.9 بالمئة من مجموع السكان

«الشال»: 2.845 مليون عامل في الكويت

قال تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن السكان والعمالة – ديسمبر 2020 : تفيد آخر إحصاءات السكان والعمالة الصادرة عن الهيئة العامة للمعلومات المدنية إلى أن إجمالي عدد السكان في الكويت بلغ نحو 4.671 مليون نسمة كما في نهاية عام 2020، ذلك يعني أول انخفاض في عدد السكان منذ عام 2000 نتيجة تأثير جائحة كورونا وبنسبة انخفاض بلغت 2.2% مقارنة بمثيله المسجل في نهاية عام 2019. وكان العدد الإجمالي للسكان قد حقق نمواً موجباً بنسبة 3.3% في عام 2019، مقارنة بنحو 2.7%، 2.0%، 4.1%، و3.6%، في الأعوام 2018، 2017، 2016، و2015 على التوالي. وبلغ الانخفاض المطلق خلال عام 2020 نحو 105.7 ألف نسمة، إذ زاد عدد السكان الكويتيين بنحو 27.9 ألف نسمة بمعدل نمو سنوي بحدود 2% ليبلغ إجمالي عددهم نحو 1.460 مليون نسمة. وارتفعت مساهمة الكويتيين في جملة السكان من نحو 30.0% في نهاية عام 2019 إلى نحو 31.3% في نهاية عام 2020، ويفوق عدد الإناث الكويتيات البالغ نحو 745 ألفاً عدد الذكور البالغ نحو 715 ألفاً.

وتراجع عدد السكان غير الكويتيين بنحو 133.6 ألف نسمة، أي بمعدل انخفاض قاربت نسبته 4.0% مقارنة بنسبة نمو في عام 2019 بنحو 3.9%، وبلغ عددهم نحو 3.211 مليون نسمة وبمعدل نمو سنوي مركب خلال السنوات 2010–2020 بلغ نحو 2.7%. وبلغ إجمالي عدد العاملين في الكويت نحو 2.845 مليون عامل أي ما نسبته نحو 60.9% من مجموع السكان، بينما بلغت هذه النسبة للكويتيين نحو 30.8% من إجمالي عدد السكان الكويتيين. ومن الملاحظ أن نسبة العاملين غير الكويتيين من مجموع السكان غير الكويتيين، قد انخفضت من نحو 75.7% في نهاية عام 2019 وصولاً إلى نحو 74.6% في عام 2020. وارتفعت نسبة العاملين الكويتيين في مجموع عدد العاملين في الكويت من نحو 14.8% في عام 2019 إلى 15.8% في عام 2020. وبلغت نسبة عمالة الإناث الكويتيات في جملة العمالة الكويتية نحو 49.5%، بينما بلغت نسبة عمالة الإناث في جملة العمالة في الكويت نحو 27.2%. وبلغ عدد العاملين الكويتيين نحو 449.8 ألف عامل، وبلغ عدد العاملين منهم في الحكومة نحو 354.4 ألف عامل أي ما نسبته 78.8% من إجمالي العمالة الكويتية.

«بيتك»: تعزيز الثقافة المالية وحماية حقوق العملاء

يواصل بيت التمويل الكويتي "بيتك"، جهوده في دعم فعاليات حملة التوعية المصرفية «لنكن على دراية» التي أطلقت بمبادرة من بنك الكويت المركزي واتحاد مصارف الكويت بهدف نشر الثقافة المالية في المجتمع، وحماية حقوق العملاء.

وأكد مدير عام الخدمات المصرفية للأفراد للمجموعة في "بيتك"– خالد يوسف الشملان، الحرص على تعريف الجمهور بكيفية الاستفادة من الخدمات والمنتجات المصرفية التي يقدمها البنك والاستخدام الآمن لها، الى جانب أهم الخطوات الواجب اتباعها لتفادي عمليات الاحتيال الالكتروني، مع التوعية بحقوق العميل عند الحصول على التمويل الشخصي سواء الاستهلاكي أو الإسكاني، وكذلك الخدمات المقدمة لذوي الاحتياجات الخاصة، وتوضيح آلية تقديم الشكاوى بشأن الخدمات المصرفية، والادخار والاستثمار، وغير ذلك، لضمان توعية متكاملة للجمهور والعملاء وتعزيزها بأفضل الممارسات.

وأضاف الشملان في تصريح صحفي، ان حملة "لنكن على دراية" تساهم في تعزيز الشمول المالي والاستقرار الاقتصادي، وهما عنصران في غاية الاهمية لتحقيق التنمية المستدامة.

وقال: "نظرا للتطور التكنولوجي الكبير في الخدمات المصرفية الرقمية، وارتفاع نشاط المعاملات المصرفية الإلكترونية، بات من الضروري جدا تعزيز الوعي المالي لدى الجمهور مع ابراز أهمية خصوصية البيانات لتجنيبهم الوقوع في فخ الجرائم الإلكترونية ومشاركة بياناتهم الشخصية وكلمات السر الخاصة بهم، مشددا على اهمية الامن السيبراني لمواجهة التحديات المرتبطة باستهداف بيانات المستخدم على المنصات الالكترونية المختلفة."

ولفت الى ان "بيتك" يسخر كافة قنوات التواصل مع العميل لضمان نجاح حملة "لنكن على دراية" وتحقيق الاهداف المرجوة منها، مثل قنوات التواصل الاجتماعي للبنك، والموقع الالكتروني، وشاشات اجهزة الصرف الالي، وشاشات العرض في الفروع، وكذلك عبر الصحف والتلفزيونات وغيرها من الوسائل الاعلامية، من خلال نشر فيديوهات ومواد تثقيفية ورسائل توعوية، وذلك بهدف ضمان رفع الوعي لدى أكبر شريحة من الجمهور ليكونوا على دراية كافية بالمعاملات المالية والمصرفية.

انخفاض أدوات الدين إلى 1.050 مليار دينار

ذكر تقرير الشال الاسبوعي الصادر عن إحصاءات مالية ونقدية – ديسمبر 2020 : يذكر بنك الكويت المركزي في نشرته الإحصائية النقدية الشهرية لشهر ديسمبر 2020، والمنشورة على موقعه على الإنترنت، أن رصيد إجمالي أدوات الدين العام المحلي (بما فيها سندات وعمليات التورق منذ أبريل 2016) قد انخفض بما قيمته 1.022 مليار دينار كويتي ليصبح 1.050 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2020 مقارنة بمستواه في نهاية ديسمبر 2019، أي ما نسبته نحو 2.8% من حجم الناتج المحلي الإجمالي المقدر لعام 2020 والذي سيبلغ نحو 38.2 مليار دينار كويتي (تقديرات الـ EIU). وبلغ متوسط أسعار الفائدة (العائد) على أدوات الدين العام، لمدة سنة 1.375%، ولمدة سنتين 1.500%، ولمدة 3 سنوات 1.625%، ولمدة 5 سنوات 1.750%، ولمدة 7 سنوات 1.875%، ولمدة 10 سنوات 2.000%. وتستأثر البنوك المحلية بما نسبته 100% من إجمالي أدوات الدين العام المحلي (100% في نهاية ديسمبر 2019). وتذكر نشرة بنك الكويت المركزي أن إجمالي التسهيلات الائتمانية للمقيمين المقدمة من البنوك المحلية في نهاية ديسمبر 2020 قد بلغ نحو 39.782 مليار دينار كويتي، وهو ما يمثل نحو 54.2% من إجمالي موجودات البنوك المحلية، بارتفاع بلغ نحو 1.354 مليار دينار كويتي أي بنسبة نمو بلغت نحو 3.5% عما كان عليه في نهاية ديسمبر 2019. وبلغ إجمالي التسهيلات الشخصية نحو 17.251 مليار دينار كويتي، أي ما نسبته نحو 43.4%، من إجمالي التسهيلات الائتمانية (نحو 16.439 مليار دينار كويتي في نهاية ديسمبر 2019) وبنسبة نمو بلغت نحو 4.9%.

الماجد: بويبان حريص على التوعية في ظل التطورات الحالية

تزايدت في الفترة الأخيرة أهمية البطاقات الائتمانية بمختلف اشكالها في ظل السعي الدائم من قبل السلطات النقدية في مختلف دول العالم لتقليل استخدام النقد في المعاملات اليومية إلى جانب النمو السريع للتسوق عبر الانترنت (الاون لاين) .

وقال المدير التنفيذي لإدارة البطاقات يوسف الماجد أن هذا النمو في الاستخدام جاء مصحوباً بالكثير من التطورات التى شهدتها البطاقات الائتمانية من مختلف الجهات المصدرة لاسيما فيما يتعلق بتوسيع أنشطة استخدامها إلى جانب ارتفاع معدلات الحماية والحفاظ على سرية المعلومات .

وأكد الماجد أهمية ان حملة (لنكن على دراية) التى أطلقها بنك الكويت المركزي مؤخراً بالتعاون مع اتحاد مصارف الكويت والبنوك الكويتية للتوعية بأهمية البطاقات الائتمانية في المعاملات اليومية وتقليل استخدام النقد سواء داخل الكويت أو خارجها.

واوضح الماجد ان هناك العديد من البطاقات الائتمانية التى يشاع استخدامها في الكويت والعالم وهي عموماً تنقسم الى نوعين رئيسيين البطاقة المقسطة و بطاقات السداد الكامل وكلاهما تعتمد على الدخل الشهري الخاص بالعميل أو مبلغ الوديعة الخاصة به . واضاف ان بطاقات الائتمان الصادرة من البنوك يكون لديها حداً ائتمانياً مخصص لكل منها حيث تساعد هذه البطاقات العميل على شراء البضائع وتنفيذ المعاملات عبر الإنترنت كما تتيح له سحب المبالغ النقدية محلياً ودولياً.